بسم الله الرحمن الرحيم

الدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقات

تأليف

Arie Rimmerman

ترجمة

أ. د. إبراهيم بن عبد الله العثمان **د. وداد عبدالرحمن أباحسين**

كلية التربية – جامعة الملك سعود

دار جامعة الملك سعود للنشر
KING SAUD UNIVERSITY PRESS

ص.ب ٦٨٩٥٣ - الرياض ١١٥٣٧ المملكة العربية السعودية

ح دار جامعة الملك سعود ، ١٤٣٨هـ (٢٠١٧م)

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ريمرمان ، أري

الدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقات/ أري ريمرمان ؛إبراهيم بن عبدالله العثمان ؛ وداد عبدالرحمن أبا حسين.- الرياض، ١٤٣٧هـ

٣٢٢ص؛ ١٧×٢٤سم

ردمك: ٤-٤٨٣-٥٠٧-٦٠٣-٩٧٨

١- المعوقون - رعاية ٢- الخدمة الاجتماعية للمعوقين ٣- التأهيل الاجتماعي أ. العثمان، إبراهيم بن عبدالله (مترجم) ب. أباحسين، وداد عبدالرحمن (مترجم) ج. العنوان

ديوي ٣٦٢,٦١٤ ١٤٣٧/٤٥١٧

رقم الإيداع: ١٤٣٧/٤٥١٧

ردمك: ٤-٤٨٣-٥٠٧-٦٠٣-٩٧٨

هذه ترجمة عربية محكمة صادرة عن مركز الترجمة بالجامعة لكتاب:

Social Inclusion of People with Disabilities
By: Arie Rimmerman
© Arie Rimmerman 2013
وقد وافق المجلس العلمي على نشرها في اجتماعه التاسع للعام الدراسي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ المعقود بتاريخ ٣/ ٣/ ١٤٣٧هـ الموافق ٩/ ١٢/ ٢٠١٥م.

جميع حقوق النشر محفوظة. لا يسمح بإعادة نشر أي جزء من الكتاب بأي شكل وبأي وسيلة سواء كانت إلكترونية أو آلية بما في ذلك التصوير والتسجيل أو الإدخال في أي نظام حفظ معلومات أو استعادتها بدون الحصول على موافقة كتابية من دار جامعة الملك سعود للنشر.

دار جامعة الملك سعود للنشر
KING SAUD UNIVERSITY PRESS

مقدمة المترجمَيْن

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله خاتم الأنبياء وأشرف المرسلين.

يقاس تقدم الأمم بمدى توفيرها أسباب التقدم والرفاهية لشعوبها في جميع المجالات التي ينبغي أن يبقى على رأسها المجالات التربوية بجميع جوانبها، بما في ذلك تقديم خدماتها لجميع التلاميذ العاديين، وغير العاديين على حد سواء. ولذلك كان لزاماً الانطلاق قدماً بتقديم الخدمات التربوية والقانونية والاجتماعية المناسبة – بما فيها الدمج الاجتماعي – لجميع الأشخاص ذوي الإعاقات، حيث يدخل ضمن تلك الخدمات توفير مراجع عربية وأجنبية مترجمة لخدمة تلك الحالات.

ولذلك يمكن القول: إن اختيار هذا الكتاب لترجمته إلى اللغة العربية كان نابعاً من قناعتنا بأهميته، إضافةً إلى ما يقدمه في مجال دمج الأشخاص ذوي الإعاقات في المجتمع المحيط، وبذلك فإن قرار ترجمة هذا الكتاب استند إلى الآتي:

أولاً: أن هذا الكتاب يتطرق إلى فئات ذوي الإعاقة، حيث تفتقر الساحة العربية إلى وجود مراجع علمية ذوات مصداقية تتطرق إلى هذه الفئات على وجه الخصوص.

ثانياً: الكتاب لا يركز على الجانب النظري فقط، ولعل هذا من أهم الأسباب التي دعت لاختيار هذا الكتاب، فهناك تسعة فصول في هذا الكتاب تصف طرق الدمج التربوي والاجتماعي بشكل تفصيلي، وكيفية التعرف عليها بدقة، مع إيراد أمثلة لكيفية تطبيقها.

ثالثاً: لغة الكتاب سهلة وواضحة، بحيث يمكن للقارئ، بغض النظر عن خلفيته العلمية، أن يطبق هذه الطرق والإستراتيجيات، ومع أن المعلمين هم المسؤولون عن تقديم التعليم، إلا أنه بإمكان أساتذة الجامعة الاستفادة من الكتاب، وكذلك الاستفادة من هذه الإستراتيجيات في التدريب الميداني. كما أن سهولة الإستراتيجيات القانونية، والاجتماعية ووضوحها، قد يكون حافزاً لأولياء الأمور للمطالبة بتطبيق هذه الإجراءات، خاصة إذا ما عرفنا أن الأمثلة الموجودة في الكتاب تم تطبيقها بمساعدة أولياء الأمور، وخاصة الأمهات.

رابعاً: إن مدى تطبيق هذه الخبرات والإستراتيجيات يمتد ليشمل الفئات المختلفة من ذوي الإعاقة، هذا المدى الواسع يؤكد على أن هذه الإستراتيجيات ذوات كفاءة عالية، بحيث إذا ما تم تطبيقها على فئات متعددة من ذوي الإعاقة بشكل صحيح، فإن كفاءة الإستراتيجيات، ودقتها تضمن حصولهم على حقوقهم المأمولة.

ختاماً: اعتمد المترجمان على ترجمة المعنى، وليس الترجمة الحرفية لعبارات الكتاب مع الاحتفاظ بجوهر العبارة ومدلولها، ولعل ذلك يعود إلى أن المترجم حاول من خلال صياغة العبارات واختيار الأسماء العربية لأمثلة الكتاب تقريب وتبسيط المحتوى للقارئ العربي، سواء أكان أستاذاً أكاديمياً، أم طالباً، أم معلماً، أم وليأمر،

بحيث يكون الكتاب في متناول الجميع. وما نود قوله هو: إننا نرجو أن يكون هذا الكتاب إضافة للمكتبة العربية، وأن يكون البداية للاهتمام بهذه الفئات من تلاميذنا ذوي الإعاقات.

وهنا نتوجه بالشكر لكل من ساعدنا على إخراج هذه الترجمة، ولمن راجع محتواها، وساهم في تصحيحها اللغوي، والشكر موصول لمركز الترجمة بجامعة الملك سعود لموافقته على نشر هذا الكتاب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المترجمان

تمهيد

إنه لمن دواعي الفخر لدى أن أقوم بكتابة تمهيد لهذا الكتاب، فلقد لوحظ أن الناس ذوي الإعاقات، وخاصة أولئك الذين لديهم إعاقات فكرية، ينشؤون فقط من صيغة لـ"الموت المدني" عبر أنحاء العالم، بدلاً من أن ينظر إليهم على أنهم "كائنات" يتم التحكم فيها وإدارتها، أو الاهتمام بها، فهم في النهاية يعترف بهم ويعاملون كأشخاص مستقلين من خلال حقوقهم الخاصة بهم. وبالطبع نحن جميعًا متفقون بشأن الحاجة إلى الانتقال من الكائن إلى الموضوع، ولكن هذا يطرح السؤال: ما معنى أن تكون كائناً حياً؟

إن ذلك يوضح الجانب الأخلاقي، والقانوني، والعلمي الذي يرتبط بشكل إيجابي مع هذا السؤال الجوهري. ومن وجهات نظر أخرى فإننا – جميعًا – متفقون على أن الشخصية ليست شيئاً ما مجرباً، من حيث الانعزالية، ولكنها في الواقع شيء مشترك، وقد تطور كثيراً في المجتمع، ومن حيث وجهة النظر القانونية، فإن لدينا الآن حقاً مكتسباً في العيش بشكل مستقل، والاندماج في المجتمع تحت مظلة القانون الدولي، مع التزامن المفيد – على ما يبدو – لعدد من الأفكار المنفصلة، والتركيز العالي إلى المدى الذي يجعل العقل ذا فكر مرتبط بتلك الفكرة التي يتم تغذيتها – بشكل

أفضل – من خلال المجتمع. وبناء الجسور فيما بين البشر يحمل المفاتيح للبلورة البشرية، بشكل عام، وبشكل خاص، في سياق مسألة الإعاقة الفكرية، بينما تكون أحبال الاتصال فيما بين العقول في الذاكرة التي تجعل البشر يتواصلون مع بعضهم بعضًا. ولوقت طويل يمكن أن يتم تجاهل تلك الأسئلة العميقة عن الشخصية والازدهار، والتي كان قد تم تجاهلها، فهم لا يبرزون بأي شكل من الأشكال في معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتي تقوم بالتركيز، بشكل أكثر، على القوة والتلاقي بين الأفراد في الدولة، ولكنهم ببساطة لا يمكن اجتنابهم عند صياغة معالم اتفاقية الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة.

فلعل أخذ موضوع الشخصية بشكل جدي هو الفكرة المتكررة لاتفاقية الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة، لذا فإنها تبحث عن استعادة القوة للأشخاص ذوى الإعاقة عبر فترات حياتهم من خلال تكوين وصياغة قوانين العجز في مختلف أنحاء العالم. ولعل هذا هو السبب في بلورة الاتفاقية – الآن– من خلال توافر العنوان الرئيس في الحق في الحياة بشكل مستقل، والاندماج في المجتمع، وهو الشيء الذي يتطلب ثورة في كيفية تخيل الخدمات وتقديمها. وفي الواقع فإنه يكون من العدل القول بأننا نحتاج لأن نهرب من قيد لغة الاحتياجات والخدمات، وأن نبدأ في القيام بنشاط كبير لضمان أن تقوم الخدمات بشكل حقيقي في تحقيق، وبلورة الأهداف العليا لإتاحة الحياة للبشر بالطريقة التي يرغبون فيها، وأن تكون أكثر فأكثر محسوبة بشكل مباشر بالنسبة لأولئك الناس. ولن يحدث أي من هذا ما لم يتم إيجاد طريق لعدم غلق الباب أمام الموارد الحالية المقيدة في المؤسسات لتقوم بتقديم

خدمة أفضل للناس في المجتمع، ومن خلال خدمات مجتمعية عامة متواصلة، ولكن لعل التحدي الكبير يكون في كل ذلك - بشكل عام -، وهو الذي يمكن أن يحدث الكثير من المكاسب إذا ما تم التعامل معه بشكل صحيح - وسوف يكون في إعادة تواصل الناس مع رأس المال الاجتماعي في مجتمعاتهم. وهذا لن يحدث ما لم يتم رسم صور مجتمعية للناس مع التغيرات التي تحدث لهم بوجود الإعاقة.

والحاجة إلى فعل ذلك الأمر هو أمر أخلاقي، وكذلك هو أمر مسبق من أجل الاندماج الناجح. وفي الحقيقة فإن اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بذوي الإعاقة تحتاج من الدول - أيضاً – رعاية، وتعزيز حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة.

ولعل قيمة هذا الكتاب تكمن في أنه يتيح إظهار طبيعة مشكلات الانعزال المجتمعي الذي يتعرض له الأشخاص ذوى الإعاقة، وهو يكشف أن الحياة بشكل مستقل، والحياة في المجتمع تحمل تحليلاً مهماً لاختيار وسائل تحقيق الاندماج.ومن خلال طريقته الخاصة به فإنه يساهم في النقاش في أنحاء العالم كله، وعملية إنهاء، والقضاء على "الموت المدني"، وإيجاد وسائل، وطرق بديلة لتأكيد الازدهار الإنساني للأفراد في المجتمع، بصرف النظر عن الإعاقة. ولهذا الكتاب أهمية عالمية، حيث إن جميع الدول تأخذ الخطوة التالية؛ لتنفيذ الأفضل في مجال العيش بشكل مستقل، والاندماج والانخراط في المجتمع. إنه يواصل التقليد الإنساني (لستانلي هير)، ويحافظ على ذاكرته حية بأفضل طريقة ممكنة من خلال الإشارة إلى الطرق الحديثة لزيادة مظاهر الحرية للجميع.

جيرارد كوين

جالواى – إيرلندا

مقدمة المؤلف

يعد هذا الكتاب بالنسبة لي بمثابة مراجعة لمفاهيمي، والبحث عن وجهات النظر القومية والدولية، والدمج الاجتماعي، والعجز، مع الأخذ في الاعتبار رؤية الأشخاص ذوي الإعاقة. ويوجد الكثير من أبحاث الدمج الاجتماعي وعلاقته بالإقصاء الاجتماعي، وهما وجهان لعملة واحدة، ومع ذلك فهناك - أيضاً - تفسيرات أخرى لا ترى كليهما على نفس المنوال، وتفضل أن تراهما منفصلين. ولقد كانت لدى علماء النفس النزعة والميل إلى التعبير عن الاندماج الاجتماعي طبقا للمقاييس الاجتماعية والاقتصادية، مجادلين بأنها تعتمد – بالفعل- على توافر الموارد أو الظروف المناسبة. وإذا كان هناك نقص في تلك الموارد، تكون هناك ضرورة ملحة إلى الإمداد بها. ويرى الباحثون القانونيون أن الاندماج الاجتماعي هو مسألة تتعلق بحق من الحقوق الإنسانية، وينادون بسياسات ضد التمييز، أو تكافؤ الفرص المتاحة.

ويعرض هذا الكتاب تفسيراً للأمر طبقا لباحثين عالميين أدلوا بدلوهم فيما يتعلق بجوانب الإعاقات لأكثر من ثلاثة قرون.

وقد بدأت لدي الرغبة في تأليف هذا الكتاب في الفترة المبكرة من عام ٢٠٠٠ بعد استكمال أبحاث ستانلي هير عن القضاء على الإعاقة في إسرائيل عام ٢٠٠٠، ومقالنا الذي حلل أول تصور لضرب الإعاقة كما نشر في الإعلام المقروء مشيراً إلى القوالب النمطية التقليدية عند جمهور الناس الذين لديهم مظاهر الإعاقة، على الرغم من تزايد الوعي بالحقوق المتاحة للمعاقين في ١٩٩٨م.

وفي عام ٢٠٠٥م، بدأت الدراسة الإسرائيلية الأولى عن المشاركة الاجتماعية والمجتمعية لذوي الإعاقة، مقارنة بالذين ليس لديهم إعاقات باستخدام أجهزة المقارنة العالمية.

وقد أكَّدت النتائج انطباعي الأول بأنه مقارنةً بالذين ليس لديهم إعاقات فإن الذين لديهم إعاقات كانت لديهم معدلات مشاركة مجتمعية واجتماعية أقل بشكل ملحوظ، وقد شعرت بأن العقبات الرئيسة كانت في الإقصاء المجتمعي، ونقص الموارد الاقتصادية. وقد شجعني البحث القومي لاكتشاف الإستراتيجيات الاجتماعية والقانونية على تشجيع الاندماج المجتمعي لذوى الإعاقات.

وبعد عامين كنت محظوظاً بالانضمام إلى مشروع الحرية الرقمي في النرويج مع الخبراء الدوليين الآخرين، بمن فيهم ريون هالفورسين، بيورن هفيندين / جيرارد كوين، وبيتر بلانك. وقد خاطب المشروع أهمية السياسات الدولية تجاه التواصل الإلكتروني، والاندماج الإلكتروني لذوى لذوي الإعاقات. ولم تتضح جلياً، الأهمية القصوى للمعلومات وتقنيات الاتصال بالنسبة للمواطنين في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية فحسب، ولكن – أيضاً – الاهتمامات بكون الوسائل التكنولوجية

المتاحة، والمنتجات والخدمات مستخدمة من قبل جميع الناس، وبأن وسائل تكنولوجيا الاتصالات الدولية من الممكن لها أن توفر وتتيح النظم الضرورية والمهمة للبيئة المجتمعية لتتلاقي لتتلاقى مع احتياجات الأفراد ذوى ذوي الإعاقة.

لقد شرعت في كتابة الكتاب المقترح بعد دعوتي من خلال مدرسة "نيو هاوس" للاتصالات العامة لأقوم بتدريس دورة تخرج في "وسائل الإعلام والإعاقة"، وتمنح هذه الدورة التدريبية نظرة عامة على آداب وبحوث وسائل الإعلام والإعاقة، مع التركيز على تحليل تصورات الناس عن الإعاقات، كما تنعكس من خلال التلفاز، والمذياع، والصحف، والأفلام، والتغييرات التي بدت في صورة وشكل الإعاقة خلال سنوات. وتعطى وتعطي الدورة التدريبية نظرة متعمقة وثاقبة عن موارد الإقصاء الاجتماعي كما تظهر في الصور النمطية الخاصة بالناس ذوى ذوي الإعاقة في الولايات المتحدة الأمريكية.

يكشف هذا الكتاب الجذور التاريخية للإقصاء الاجتماعي لذوي الإعاقات، وصياغة المفاهيم الخاصة بالاندماج الاجتماعي، والتعبيرات بالصور، والصور النمطية، وتواجدهم في الإعلام المطبوع والرقمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يتيح تحليلاً نقدياً للمجتمع المحلي والعالمي، والإستراتيجيات القانونية المستخدمة في زيادة الاندماج المجتمعي لذوى الإعاقات.

المؤلف

المحتويات

مقدمة المترجِمَيْن ..... **هـ**

تمهيد ..... **ط**

مقدمة المؤلف ..... **م**

الفصل الأول: المقدمة **١**

الجزء الأول: الدمج الاجتماعي والإعاقة

الفصل الثاني: الجذور التاريخية وبلورة مفهوم الإعاقة **١٣**

اليونان القديمة وروما ٢٠

العصور الوسطى ٢٢

الفترة الحديثة المبكرة وحتى القرن الثامن عشر ٢٤

النصف الأول من القرن العشرين: علم تحسين النسل والتوسع في تأسيس المؤسسات ٢٧

نحو النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ٣٣

بلورة مفهوم الإعاقة ٣٧

بلورة مفهوم الإعاقة: من العجز إلى التمكين ٣٩
النموذج الأخلاقي/ الديني ٤٠
النموذج الطبي ٤٢
نموذج ناجي في الإعاقة ٤٣
نموذج التصنيف الدولي للفشل والعجز والإعاقة (ICIDH) ٤٥
النموذج الاجتماعي ٤٨
التصنيف الدولي لتأدية الوظائف (CIF) ٤٩
نموذج التصنيف الدولي لتأدية الوظائف (CIF) ٤٩
الـدين، والتـاريخ، وبلورة مفهوم الإعاقة، والدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة.. ..... ٥٢
الفصل الثالث: الإقصاء الاجتماعي والدمج الاجتماعي ٥٥
بلورة مفهومي الإقصاء الاجتماعي والدمج الاجتماعي ٥٥
تعريفات وأصول ٥٥
الدمج الاجتماعي ٥٨
النماذج (Paradigms) ٦٠
أبعاد الإقصاء الاجتماعي ٦١
الترابط بين الدمج الاجتماعي/ الإقصاء الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي ٦٤
مقارنة بين الإقصاء الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي ٦٧
الإقصاء الاجتماعي والنظرة الدونية..... ٦٨

قياس الدمج/ الإقصاء الاجتماعي ٧٢
قياس الدمج/ الإقصاء الاجتماعي في مجال الإعاقة ٧٣
مؤشرات الدمج/ الإقصاء الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة..... ٧٤
الدمج/ الإقصاء الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة في الولايات المتحدة ٧٥
الإعاقة والفقر في المملكة المتحدة ٧٨
الإعاقة والتوظيف ٧٩
الإعاقة والإسكان ٨٠
الإعاقة والتعليم ٨٠
الشعور بالإقصاء الاجتماعي ٨١
الدمج/ الإقصاء الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ٨١
الدمج/ الإقصاء الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة: المناهج التي لا تشمل مؤشرات ٨٤
أثر الإعاقة على التوظيف ومِنَح الإعاقات: دلائل من دراسات بحثية أساسية..... ٨٥
الإزعاج وعدم الثقة والمقاومة: التحليل التجميعي البعدي للإعاقة في مكان العمل..... ٨٧
التوظيف والمشاركة الاجتماعية بين الإسرائيليين ذوي الإعاقة..... ٩٠
الخاتمة ٩٢

الفصل الرابع: الإعلام والإعاقة وثقافة الإعاقة والفجوة الرقمية ٩٥
صور الإعاقة في الأدبيات الكلاسيكية ٩٦
صور الإعاقة في وسائل الإعلام ٩٨
صور الإعاقة في وسائل الإعلام المقروءة ١١٦
أدوار أفلام هوليوود في تصوير ذوي الإعاقة ١٢٢
ثقافة الإعاقة ١٢٦
حالة ثقافة الصمم ١٢٨
الفجوة الرقمية عائقٌ رئيسٌ في الدمج الاجتماعي ١٣١
الخاتمة ١٣٦

الجزء الثاني: استراتيجيات تشجيع الدمج الاجتماعي

الفصل الخامس: الاستراتيجيات الاجتماعية لتشجيع الدمج الاجتماعي: الحماية الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي ١٣٩
سياسة الحماية الاجتماعية والدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقات ١٤١
التدخل في سوق العمل ١٤٣
الضمان الاجتماعي ١٦٦
سياسات رأس المال الاجتماعي فيما يخص ذوي الإعاقة ١٧٢
رأس المال المجتمعي وتوظيف المعوقين ١٧٣
رأس المال الاجتماعي ومجتمع الإنترنت ١٧٦
خاتمة ١٧٧

الفصل السادس: حقوق الإعاقة على المستوى الوطني: أدوات وإجراءات تعزيز الدمج الاجتماعي الدمج الاجتماعي: الحماية الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي ١٧٩

قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة ١٩٩٠/ ٢٠٠٨ ..... ١٧٩

البند ١: العمل ١٨١

البند ٢: الخدمات العامة ١٨٢

البند ٣: السكن العام والمنشآت التجارية ١٨٢

البند ٤: الاتصالات السلكية واللاسلكية ١٨٣

البند ٥: متنوعات ١٨٣

قانون المملكة المتحدة للتمييز ضد ذوي الإعاقة لسنة ١٩٩٥/ ٢٠٠٥ ..... ١٩٧

قانون المملكة المتحدة للتمييز ضد ذوي الإعاقة لسنة ١٩٩٥ ..... ١٩٧

قانون المساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقات في إسرائيل لسنة ١٩٩٨:

نظرة متعمقة ٢٠٦

خاتمة: تأثير قوانين حقوق الإعاقة المحلية على الدمج المجتمعي ٢١٧

الفصل السابع: اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: آلية شاملة لتعزيز الدمج الاجتماعي ٢١٩

تطوير اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٢٠

المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٢١

الهيكل والمحتوى والتوقيع والتصديق ٢٢٢

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التطبيق ومدى توافقه مع القانون المحلي والسياسة الداخلية..... ٢٢٦
المادة ١٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: تفسيران دوليان للدمج الاجتماعي..... ٢٣٧
تقرير التحالف الأوروبي للعيش في المجتمع (٢٠٠٩): التركيز على المادة ١٩ .... ٢٣٨
لجنة الخبراء الدوليين والتسكين المؤسسي والرعاية المجتمعية في إسرائيل (٢٠١١) ٢٤١
حالة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة عن الأمم المتحدة في المحاكم المحلية..... ٢٤٦
خاتمة ٢٥٤
الفصل الثامن: إستراتيجيات تغيير نماذج الإعلام النمطية وسد الانقسامات الرقمية ٢٥٥
إستراتيجيات تغيير النماذج النمطية عن الأشخاص ذوي الإعاقة..... ٢٥٥
الإستراتيجيات الكبرى: الإعلان الأوروبي بشأن الفن، والثقافة والإعلام والإعاقة (٢٠٠٣) واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة عن الأمم المتحدة (٢٠٠٦) ٢٥٩
المادة ٨ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦) ٢٦٠
المشاريع الإعلامية الأوروبية والاسترالية ٢٦٣
إستراتيجية الصورة الإيجابية الاسترالية ٢٦٨

استخدام المبادئ التوجيهية لتصوير الأشخاص ذوي الإعاقة في وسائل الإعلام ... ٢٧٠
بعض الاستراتيجيات الدقيقة لتعزيز تغيير وسائل الإعلام تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٧٣
الإعلان التدريجي ٢٧٥
إدراك أفضل الممارسات ٢٧٨
سد الفجوة الرقمية: لمحة عن السياسات العامة ٢٧٩
سياسات وطنية لسد الفجوة الرقمية ٢٨٢
سد الفجوة اعتمادا على الممارسات القائمة على الأدلة ٢٩٤
توصيات لزيادة فرص الوصول ٢٩٥
توصيات لزيادة فرص الاستخدام ٢٩٥
الخلاصة ٢٩٥
الفصل التاسع: ملاحظات ختامية ٢٩٩
ما هو تأثير التوقعات الدينية والتاريخية في وجهات النظر الحالية لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة؟ ٢٩٩
ما الاستراتيجية الأكثر فعالية في تعزيز الدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة؟ ... ٣٠٣
هل يمكن أن تغير وسائل الإعلام صورة الأشخاص ذوي الإعاقة؟ ٣٠٦
تذييل ٣٠٨
ثبت المصطلحات ٣٠٩
أولاً: عربي – إنجليزي ٣٠٩
ثانياً: إنجليزي – عربي ٣١٤
كشاف الموضوعات ٣١٩